http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2188) السنة الثامنة - الثلاثاء (12) تموز 2011

المالكي يُلزم الحكومة بإجرائه والأمم المتحدة تطلب ستراتيجية السكان

مصادر لـ المدى: إجراء التعداد السكاني هذا العام ضرب من الخيال

الخلافات السياسية تعيف اجراء التعداد السكاني... ارشيف

□ بغداد/ إياس حسام الساموك

في وقت استبعدت مصادر مقربة من رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، إمكانية إجراء التعداد خلال العام الحالي، انتقد ائتلاف الكتل الكردستانية عدم وجود خطوات واقعية تدل على حرص الحكومة على إتمامه في المدى القريب.

يأتي ذلك في وقت أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عن مبادرة جديدة لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء تهدف من خلالها إلى الإسراع في عملية إجراء التعداد خلال العام الحالي.

ويقول المتحدث باسم الجهاز المركزي للإحصاء عبد الزهرة الهنداوي "إن وزير التخطيط علي شكري بدأ بسلسلة من اللقاءات بين مختلف الأطراف لإقناعها وإزالة مخاوفها من التعداد"، لافتا في اتصال هاتفي مع "المدى" إلى وجود أرضية كاملة لإتمامه وان الحكومة بانتظار التوافق السياسي له.

وتابع "أن الجميع يعرف أهمية التعداد التنموية والكل مصرا على إجرائه لكن الخلاف يكمن في المناطق المتنازع عليها، وهو أمر يمكن تجاوزه من خلال مبادرة الوزير". وينقل الهنداوي رغبة وزارته إجراء التعداد خلال العام الحالي، مستدلا بـ"الأجواء الايجابية بين الفرقاء وتقارب وجهات النظر". إلا أن مصادر مقربة من الجهاز المركزي للإحصاء، قالت إن المشاكل الفنية لازالت موجودة ومن غير الممكن إجراء التعداد خلال هذا العام، بسبب الافتقار إلى توافق سياسي وعدم التوصل إلى نتائج من قبل اللجان في محافظتي نينوى وكركوك.

وينفي المتحدث باسم الجهاز المركزي وجود خلافات سياسية على ورقة التعداد ويقول "إنها صممت وفق المعايير الدولية وجميع الأطراف متفقون عليها".

ائتلاف الكتل الكردستانية يعرب عن خيبة أمله للتأجيل المتكرر للتعداد، مشددا على أن الموضوع سيطرح للمناقشة في مجلس النواب خلال الفترة المقبلة لاتخاذ موقف حازم منه. زعيم الائتلاف في مجلس النواب فؤاد معصوم قال "كان من المفترض إقامته في سنة ٢٠٠٩ لكن تم تأجيله إلى ٢٠١٠ وبالرغم من كسبي دعوى على رئيس الحكومة حينها من المحكمة الاتحادية إلا انه لم يجر في تلك السنة". ويعرب معصوم عن أمله في تصريح لـ"المدى" بان يجرى التعداد خلال شهر تشرين الأول المقبل وذلك لعدم وجود أي مبرر لتأجيله بعدها، إلا انه أشار إلى عدم وجود أية إجراءات وتحركات فعلية على الأرض يمكن من خلالها التماس جدية في إجرائه من قبل الحكومة.

ويستدرك زعيم الكتل الكردستانية "حصلنا على تطمينات من وزارة التخطيط التي شددت على امتلاكها كامل الإمكانات الفنية واللوجستية التي تهيئ لها تنفيذه خلال الفترة القليلة المقبلة.

ودعت الأمم المتحدة أمس عبر مبعوثها أد ميلكرت، الذين عارضوا إجراء التعداد ألا ينظروا إليه على أنه أداة لإيجاد حقوق أو مستحقات"، موضحاً أن "التعداد ما هو إلا صورة لحظية للواقع لا أكثر، وينبغي معالجة المسائل المتعلقة بمن ينتمي إلى أين أو من يأتي من أين في مكان آخر على طاولة المفاوضات السياسية".

في حين أعلن رئيس الوزراء نوري المالكي أمس أن حكومته العراقية ملتزمة بإيجاد التوافقات لتنفيذ التعداد السكاني، مشيرا إلى إنجاز الاستعدادات الفنية والمهنية لإجرائه، لفت إلى أن الحكومة تحاول النهوض بالشعب العراقي في مختلف المجالات في ظل التحديات والعوائق الأمنية والتزايد في أعداد السكان. من ناحيتها، اعتبرت مصادر مقربة من رئيس البرلمان أسامة النجيفي إجراء التعداد في هذا العام ضربا من الخيال، واصفا حل الخلافات بين الأطراف المتنازعة عليه بالمستحيلة. وأفادت المصادر لـ"المدى" أن أي قرار حكومي أو تصرف ما لا يمكن تنفيذه دون وجود توافق سياسي، وأردف "أن التعداد ينطوي حاليا على مشاكل كبيرة من المستبعد إيجاد توافق قريب عليها"، موضحا "هناك اتهامات بتغيير ديموغرافية المناطق المتنازع عليها سواء قبل ٢٠٠٣ أو بعدها". ولم تكتف المصادر بالمشاكل السكانية بل أكدت أن مشاكل في المساكن هي الأخرى موجودة على اعتبار أن هناك من شيد أبنية خارج الضوابط والقوانين.

وترى المصادر ان حل الخلافات بين الفرقاء في المناطق المتنازع عليها مستحيل في هذه الفترة، مستطردة "أشبه الاختلاف بينهم باختلاف اللونين؛ الأسود والأبيض"، متابعة "أن أياً منهم يحاول طرح نهج مغاير عن الآخر لأي سبب كان لرغبه بمخالفته ليس إلا".

بالمقابل، دعت لجنة المحافظات والأقاليم في مجلس النواب الكتل السياسية إلى ركن التعداد جانبا والتركيز في قضايا أهم يقبل عليها العراق خلال المرحلة، لاسيما ملفات والانسحاب والوزارات الأمنية والترشيق الحكومي. نائب رئيس اللجنة، عضو ائتلاف دولة القانون منصور التميمي أشار إلى أن قضية التعداد لازالت تراوح في مكانها ولم تشهد أي تطور ملموس، مشترطا لحدوثه أن تكون عليه توافقات سياسية وهو ما استبعده التميمي في الوقت الحالي.

وتابع التميمي في حديثه لـ"المدى" "على الكتل السياسية التفكير به بعد الانتهاء من التحديات التي تواجهنا في هذه الفترة كالانسحاب والترشيق والحقائب الأمنية باعتباره قضية ثانوية".

وتتهم لجنة الأقاليم والمحافظات الكتل السياسية في المناطق المتنازع عليها بافتعال المشاكل هناك، لأنها وبحسب التميمي "أسهمت في زعزعة الثقة بين مواطني تلك المحافظات الذين تعايشوا عقودا دون وجود أية إشكالات بينهم".

كتابة على الحيطان

الوضع سيئ جدا!

■ عامر القيسي

أتمنى لو أن الطاقم السياسي الحاكم في البلاد يجري استطلاعاً للرأي العام، يقف فيه على وجهات نظر الناس في الوضع الحالي، وبإمكاني أن الخص لهم وجهات نظر الناس "الوضع سيئ جدا". ولا احد يزايد على وجهات النظر هذه لان الذي يده في الماء غير الذي يده في النار. فمن السهل على مسؤول أن يقول إن الكهرباء لن تتحسن "تتحسن فقط!" قبل ثلاث سنوات على سبيل المثال، لان السيد المسؤول رعاه الله وحفظه لا تنقطع عليه الكهرباء في الثالثة ظهرا في حزيران وتموز، ولا في الواحدة ليلا عندما يكون الناس في عز نومهم.

ومن السهل جدا على مسؤول امني أن يقول إن الوضع مسيطر عليه لأنه لا يعيش هاجس اختطاف ابنته من المدرسة أو من الشارع، ولا يعاني من مخاوف الناس من ظهور السلاح مرّة أخرى وعلنيا خارج سيطرة أجهزته الأمنية إن لم تكن بعض الأحيان برعاية المتسللين منهم، والهاجس الخفي لدى الناس من إن الأوضاع هشة إلى الدرجة التي من الممكن أن تعود الحالة إلى الأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

وليس هناك أسهل من أن يقول مسؤول في وزارة التربية إن أسئلة التربية الدينية أو اللغة العربية قد وقع فيها خطأ في الوقت الذي عانى عشرات الآلاف من طلبة بكلوريا السادس الثانوي من نتائج هذا الخطأ الذي سيؤثر على معدلاتهم وبالتالي على اختياراتهم للكلية التي يرغبون بها.

ونقول جازمين إن مسؤولا في وزارة الصحة لم يظهر عليه التجهم والحزن وهو يصرح في إحدى الفضائيات إن بعض أنواع الأدوية الموجودة في الصيدليات منتهية الصلاحية، لان السيد المسؤول لا يستخدم مثل هذه الأدوية، لان ما يحتاجه من الأدوية تأتيه من خارج البلاد.

ومن السهل على ساستنا أن يؤجلوا اجتماعاتهم أشهرا طويلة لحل القضايا العالقة، ألم تستمر مفاوضات تشكيل الحكومة "الناجحة" عشرة أشهر، لأنهم غير معنيين بالأزمات التي يعاني منها المواطنون في مختلف مجالات الحياة.

القائمة طويلة جدا ومسكها ان الحكومة تعير الشعب ببعض الانجازات، حرية الصحافة مثالا، وهي حرية بدأ الانقضاض عليها من قبل كبار المسؤولين الذين لا يكفون عن إعلان عشقهم اللامحدود للديمقراطية وحرية الرأي، "أسامة النجيفي وقاسم عطا أنموذجا" اللذان رفعا دعاوى قضائية ضد جريدتنا لأننا تجرأنا وقلنا بعض ما لا يقال!! الأول رئيس مجلس النواب "حامي الحمى" والثاني الناطق الرسمي لقيادة عمليات بغداد والمتحدث باسم مكتب القائد العام للقوات المسلحة.

وإذا كانت صناديق الاقتراع هبة الديمقراطية لدينا فان الناس قد "كفروا" بها لأنها أنتجت لنا قيادات لا تهش ولا تنش إلا لمصالحها الفردية أو الحزبية أو الطائفية والكثير منهم ينتصر للعشيرة قبل العدالة، ولهذه الحالة أسباب عديدة. وأجهزت الحكومة على آخر مظاهر الديمقراطية في البلاد من خلال اعتقال المتظاهرين وتعذيبهم وترهيبهم وشراء بعضهم وإنزال فيالق الحكومة إلى ساحات الاحتجاج للرصد والتشخيص والاعتقال!.

حتى الرواتب التي يتباهون بها بين فترة وأخرى قد التهمها التضخم وارتفاع الإيجارات والعلاج الطبي.. الخ. ليسأل ساستنا الناس عن رأيهم بالوضع الحالي ويعرفوا من أفواه الناس في أي موقع هم وفي أية خانة في قلوبهم، حتى وان كانت النتيجة معروفة لديهم ولدينا، ولكن زيادة في الإيمان واليقين من أن الناس سوف تختصر معاناتها بعبارة.

"الوضع سيئ جدا"!

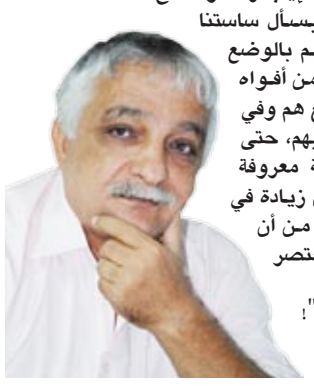

أعلام

الشلاه: مقترح الكردستاني قديم

■ كشف القيادي في ائتلاف دولة القانون علي شلاه أن كتلته ستجتمع يوم غد الأربعاء، لبحث المستجدات السياسية. وقال شلاه للوكالة الإخبارية للانباء "دولة القانون سيعقد اجتماعه الدوري لبحث المستجدات السياسية، وسيتم الاستماع إلى ما تطرحه لجنته التفاوضية". ووصف شلاه مقترح التصويت على رئاسة المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية داخل المجلس نفسه بـ (القديم)، مضيفاً أن "ائتلاف دولة القانون لم يتخذ موقفه بشأن هذا المقترح لغاية الآن."وفي وقت سابق، كشفت الناطقة الرسمية باسم ائتلاف العراقية النائبة ميسون الدملوجي عن مقترح تقدم به التحالف الكردستاني بشأن التصويت على رئاسة المجلس الوطني للسياسات العليا.

عثمان: بانيتا يضغط علينا

■ أكد قيادي في التحالف الكردستاني، أمس الاثنين، أن زيارة وزير الدفاع الأميركي للعراق جاءت لبحث موضوع تمديد أو انسحاب القوات الأميركية من البلاد، وفي حين اعتبر أن الهدف من زيارات المسؤولين الأميركيين في هذا الوقت هو ممارسة نوع من الضغوط، أشار إلى أن الزيارة تأتي تمهيدا لوصول نائب الرئيس الأميركي. وقال النائب محمود عثمان إن "زيارة وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا إلى بغداد لها علاقة بتمديد وانسحاب قوات بلاده من العراق"، مبينا أن "بانيتا سيبحث موضوع تواجد القوات الأميركية والاتفاقية الأمنية مع الأطراف العراقية".

الموسوي: إلغاء المفتشين العموميين

■ دعا المتحدث باسم لجنة النزاهة البرلمانية جعفر الموسوي إلى إلغاء المفتشين العموميين، والذي كشف تورط بعضهم في عمليات الفساد المالي و الإداري. كما وصف الموسويً تقاريرهم بالهامشية وغير الحقيقية، مبينا "بعض المفتشين بدلا من أن يعمل على محاربة الفساد ساهم وعمل على زيادته في وزارته، بالتالي نتجه نحو الغاء هذا المنصب لعدم وجود فائدة منه" . مشيرا إلى إن "من لم يتورط في عمليات الفساد من المفتشين أصبح عمله معرقلا لعمل الوزارة وليس كما يصفونه بالرقابي وإنما مجرد عرقلة لسير العمل في هذه الوزارة" .

انخفاض في حالات التسلل والمناطق المجاورة تستشعر الهدوء

العراق قد يستفيد من الاحتجاجات السورية

□ عن: أفكار عن العراق

قد يستفيد العراق من الاحتجاجات المستمرة في سوريا والقمع الذي تمارسه الحكومة السورية، فقد كانت دمشق تدعم حزب البعث والمتمردين منذ سقوط النظام في العراق عام ٢٠٠٣.

الآن وهي منشغلة بقتالها الداخلي ربما تقلل من دعمها لمعارضي الحكومة العراقية، على المدى القريب على الأقل. بعد سقوط صدام، أصبحت سوريا قاعدة لمعارضي الاميركان والحكومة العراقية الجديدة، حيث انتقل الكثيرون من أعضاء حزب البعث إلى هناك.

ففي كانون الأول ٢٠١٠، مثلا، ادعت فئة من حزب البعث بأنها شكلت حزبا جديدا خارج دمشق مكونا من خمس مجموعات أخرى كلها تعيش في سوريا. هذه المجموعات تعارض حزب البعث الرسمي الذي يقوده عزت الدوري، وتعمل خارج البلد.

كذلك كانت سوريا البوابة الرئيسية التي يدخل منها المقاتلون إلى العراق. ففي نهاية ٢٠١٠ ادعى مسؤولون في الاستخبارات أن هناك زيادة بسيطة في عدد المقاتلين الذين يعبرون الحدود. في ٢٠٠٩ قالت الولايات المتحدة أن عدد المقاتلين الأجانب قد انخفض من المئات إلى العشرات.

وأخبرت الاستخبارات الأجنبية الصحافة أن ٢٥٠ شخصاً جاءوا من سوريا في ذلك الشهر. كل ذلك يتم بالتنسيق مع الحكومة السورية ومع حرس الحدود الفاسدين. في نيسان ٢٠١١، اعتقلت شرطة مكافحة الإرهاب في الانبار ١٢ ضابطا عراقيا متورطين بهجمات مسلحة، اعترفوا بأنهم يعملون مع الاستخبارات السورية. كانت دمشق معارضة لصدام إلا أنها رأت أن الغزو الاميركي يشكل تهديدا اكبر.

كان البعض في إدارة بوش يتحدثون عن أن سوريا هي التالية في القائمة بعد العراق. لذا فقد سمحت حكومة الأسد للبعثيين وغيرهم من المعارضين للعراق الجديد أن يستقروا هناك، كما فعلت في زمن صدام.

في ربيع ٢٠١١، لاحظ المسؤولون في الانبار تغيّرا طفيفا. ففي ٢٤ أيار قال عدد من أعضاء المجلس المحلي للمحافظة بان محافظتهم صارت أكثر أمانا بسبب انشغال سوريا باحتجاجاتها الداخلية.

وهذا يعني أنها لا تستطيع مساعدة المسلحين الذين يعبرون الحدود كما كانت تفعل.

وحذر رئيس اللجنة الأمنية في الانبار من أن سوريا لازالت تشكل تهديدا مادام بشار الأسد في السلطة، كما عبّر مصدر استخباري عن قلقه من دخول المزيد من المقاتلين الأجانب إلى العراق بسبب سحب قوات الحدود السورية إلى الداخل لغرض معالجة التظاهرات. من الواضح أن الأسد قلق جداً بشأن بقائه في السلطة أكثر من قلقه بشأن تقويض العراق الآن.

ويمكن أن يؤدي هذا إلى تقليص دعمه للمعارضين، والى إعطاء الانبار وغيرها من المحافظات فترة هدوء مؤقتة.

في السنوات الأخيرة، حاول العراق وسوريا اللجوء إلى المصالحة، وهذا جعل دمشق تقطع بعضا من دعمها للمسلحين العراقيين.

لكن المساعدة لا تزال مستمرة، وهناك تقارير عن تورط الاستخبارات السورية في نشاطات غير قانونية داخل العراق. مع هذا، ففي آذار بدأت حركة الاحتجاج السورية ورد عليها الرئيس الاسد بالقوة، مما أبعد اهتماماته عن العراق وقد يتحسن الوضع الأمني في بعض أجزاء العراق نتيجة لذلك.

وكانت المنظمة الدولية للهجرة قد أكدت في وقت سابق لوكالة فرانس برس، انه منذ الأول من مايو عادت ١١٧١ عائلة، بينهم ٧٠٠٠ شخص من سوريا، وثلاثة أرباع هؤلاء استقروا في بغداد. وأشارت الى انه ليس لدينا أي أدلة حتى الآن بأن هذه العودة الكبيرة سببها الاضطرابات في سوريا.

■ ترجمة/ عبد الخالق علي

أصوات ١٦٣ نائباً صعبة الجمع .. بسبب العراقية والكردستاني

برلمانيون: الفتلاوي غير قادرة على حل المفوضية

□ متابعة/ المدى

شكك نواب من كتل مختلفة بإمكانية النائبة حنان الفتلاوي سحب الثقة من مفوضية الانتخابات بسبب عدم رغبة كتل كبيرة إقالة أعضاء المفوضية.

وقالوا في تصريحات لوكالة كل العراق إن الفتلاوي لن تتمكن من الحصول على أصوات ١٦٣ نائباً وهو العدد الذي يمكنها من سحب الثقة من أعضاء المفوضية، إذ أن كتل التحالف الكردستاني والأحرار والعراقية والمجلس الأعلى والفضيلة لا ترغب بسحب الثقة من مفوضية الانتخابات فيما يؤيد سحب الثقة دولة القانون وكتلة التغيير الكردية وعدد من النواب لا يتجاوز عددهم ١١٥ نائبا".

ويقول النائب محمود عثمان عن التحالف الكردستاني إن "الفتلاوي لن تتمكن من الحصول على الأصوات الكافية لسحب الثقة من مفوضية الانتخابات بسبب عدم رغبة معظم الكتل الكبيرة في سحب الثقة من المفوضية".

وأضاف أن "موضوع الاستجواب لا يخلو من جانب سياسي بالرغم من وجود بعض الأمور التي لم تجاوب عليها مفوضية الانتخابات بشكل مقنع".

وأوضح عثمان أن "كتل التحالف الكردستاني والعراقية والصدريين والمجلس الأعلى ضد سحب الثقة من مفوضية الانتخابات".

واشار الى ان هناك امكانية في سحب الثقة في حال تغيرت مواقف الكتل السياسية.

وكان التحالف الوطني اكبر الكتل السياسية قرر تأجيل مناقشة سحب الثقة عن مفوضية الانتخابات إلى اجتماعه المقبل بسبب عدم توحد الرؤى إذ أن ائتلاف دولة القانون مع سحب الثقة بينما يقف الائتلاف الوطني بالضد. وترى النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني أنه لا يوجد إجماع على سحب الثقة من مفوضية الانتخابات.

وأضافت انه لغاية الآن لم تتفق الكتل السياسية على سحب الثقة ولا يوجد إجماع على هذا الموضوع وستجتمع الكتل السياسية في البرلمان لمعرفة الرأي النهائي.

واوضحت ان هناك انقساما في الرأي فهناك من يرى أن الاستجواب سياسي فيما يرى آخرون أن هناك تهما تتعلق بالفساد، مشيرة إلى أن ما طرحته الفتلاوي من ملفات فساد بالرغم من رفضنا وجود مثل هكذا حالات إلا أنها موجودة في اغلب وزارات الدولة والمؤسسات.

ويبدو أن النائبة الفتلاوي تولد لديها إحباط من مواقف بعض الكتل السياسية غير المؤيدة لسحب الثقة.

إذ انتقدت كتلا سياسية رفضت التوقيع على إقالة أعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وقالت:"إن بعض الكتل السياسية رفضت التوقيع على إقالة مفوضية الانتخابات وهذا اكبر امتحان لها أمام الشارع الذي انتخبها".

وأشارت إلى أنها تمكنت من "جمع ١١٥ توقيعا من النواب لغرض سحب الثقة عن المفوضية. لكنها تحتاج إلى عدد اكبر من الأصوات، و للأسف هناك الكثير من النواب والكتل رفضت منح صوتها لهذا المطلب".

وكانت النائبة الفتلاوي استجوبت وعلى مدى ٣ جلسات مفوضية الانتخابات على خلفية قضايا فساد مالي وأداري.

وتتخوف بعض الكتل السياسية من أن تؤدي إقالة مفوضية الانتخابات إلى تأجيل الاستحقاقات الانتخابية المقبلة ومنها انتخابات الأقضية والنواحي وانتخابات إقليم كردستان ومجالس المحافظات والانتخابات البرلمانية.

ويرى محللون أن تخوفات الكتل السياسية لها ما يبررها إذ أنها تخشى من سيطرة ائتلاف دولة القانون على مفوضية الانتخابات كما تخشى ألا يحصل اتفاق بين الكتل السياسية على الأسماء المرشحة لقيادة المفوضية وتتأخر الانتخابات بالإضافة إلى ان بعض الكتل ترى أن أعضاء المفوضية أصبحت لديهم خبرة من خلال قيادتهم لانتخابات مجالس المحافظات والانتخابات البرلمانية.

بدوره حذر زعيم المجلس الأعلى الإسلامي عمار الحكيم من اتخاذ إجراءات بحق مفوضية الانتخابات دون إيجاد البدائل المناسبة.

وقال في كلمة ألقاها في احتفالية أقيمت في بغداد بمناسبة ميلاد الإمام الحسين والعباس والسجاد عليهم السلام ان "الأيام الماضية شهدت استجواب مفوضية الانتخابات ويجب ان نعرف مفاصل التقصير بعملهم وإذا كان هناك تقصير هل أن المفوضية بجميع أعضائها مقصرون أم أعضاء معنيين يتحملون المسؤولية".

وأضاف "يجب أن نعرف كذلك هل ان المفوضية هي المقصرة أم جهات أخرى"، داعيا إلى "الابتعاد عن الانفعالات في هذه القضية". وأوضح الحكيم "ان على الكتل السياسية أن تجد البديل ومن يشغل هذا المنصب الحساس لان أهم معالم الديمقراطية تتمثل بوجود مفوضية انتخابات وبان تكون الانتخابات في موعدها المحدد".

وأشار إلى أن "سحب الثقة عن مفوضية الانتخابات يجعلنا نتساءل من سيحل محل المفوضية وكيف تدار وما هي البدائل المطروحة؟".